الأمم المتحدة

A/79/PV.84

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **84**

الأربعاء، 9 تموز/يوليه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توني (تونغا).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: تقارير المكتب

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أوجه الآن انتباه الجمعية العامة إلى مشروع المقرر A/79/L.101 الذي جرى تعميمه في إطار البند 25 من جدول الأعمال المعنون "التنمية المستدامة".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في 13 أيلول/سبتمبر 2024، إحالة البند 18 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من البت عاجلاً في الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند 18 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر 505/79 باء).

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروع مقرر (A/79/L.101)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة ليعرض مشروع المقرر A/79/L.101.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن السنغال والإمارات العربية المتحدة بوصفهما الدولتين المضيفتين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026، أود أن أعرب عن خالص التقدير للدول الأعضاء على مشاركتها البناءة طوال عملية تحديد المواضيع الستة للحوارات التفاعلية للمؤتمر. تؤكد مشاركتهم النشطة في هذه العملية التزامنا المشترك بتسريع تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

سيشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 فرصة محورية لحفز العمل الجماعي بشأن جدول أعمال المياه العالمي وصياغة مسار جديد نحو مستقبل مائي مستدام وقادر على التكيف مع المياه للجميع. إن مقاربتنا لهذه العملية هي أن نكون في وضع الاستماع. وقد جاءت المواضيع المقترحة للحوارات التفاعلية الستة نتيجة لعملية تشاور واسعة النطاق مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية طوال العام الماضي. وهي تعكس أفضل الجهود التي نبذلها لإدراج الآراء التي أعربت عنها جميع الدول الأعضاء بطريقة متوازنة، وتهدف إلى توجيه الحوارات بطريقة شاملة.

وسيشكل مشروع المقرر A/79/L.101 اليوم معلماً هاماً في رحلتنا نحو عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ذي المغزى والعملي المنحى في عام 2026. ونعوّل على دعم الأعضاء لاعتماد مشروع المقرر هذا بتوافق الآراء حتى نتمكن معاً من تسريع العمل العالمي للمياه من أجل رفاه الكوكب وجميع سكانه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/79/L.101.

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات شرحاً للموقف قبل اعتماده، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شراير (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تتقدم الولايات المتحدة بالشكر إلى الإمارات العربية المتحدة والسنغال على قيادتهما في تنسيق مواضيع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه.

قليلة هي القضايا التي تشكل سلامتنا وأمننا ورخاءنا بقدر ما يشكلها توافر المياه العذبة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة على مدى عقود من الزمن، لم يتمكن قطاع المياه العالمي من تحقيق الأهداف الأساسية في مجال المياه والصرف الصحي. ومن خلال إعطاء الأولوية للتطوير والإدارة السليمة لبنية تحتية متكاملة للمياه وإدارتها بشكل سليم، يمكن للدول أن تقلل من مخاطر المياه وتعزز الأمن والازدهار على الصعيدين الوطني والدولي. ومما يؤسف له أن المواضيع المقترحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 لا تركز على الحلول العملية ذات المنطق السليم التي تحركها الدول، وهي تتضمن العديد من الخطوط الحمراء للولايات المتحدة على النحو التالي.

يشير الموضوع المقترح الأول إلى ''حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي''. تتمسك الولايات المتحدة بموقفها الطويل الأمد بشأن هذه المسألة. ونفهم أن إشارة هذا الموضوع إلى حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي تشير إلى الحق المستمد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ليست الولايات المتحدة طرفاً في هذا العهد، والحقوق المشار إليها فيه ليست قابلة للتسوية القضائية أمام محاكم الولايات المتحدة.

يحتوي الموضوع المقترح الثالث على إشارة إلى "المناخ". وتفضل الولايات المتحدة الصيغة التي تركز على تهديدات بيئية محددة، مثل التهديدات التي يتعرض لها الهواء النظيف والمياه النظيفة وحرائق الغابات والفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. في هذه الحالة، "البيئة" مشار إليها بالفعل في عنوان الموضوع وهي كافية.

يحتوي الموضوع الرابع المقترح على تعبير "شامل"، وهو تأطير إشكالي لأنه يعطي تفضيلات لمجموعات محددة. تفضل الولايات المتحدة المشاركة العادلة للجميع.

ويتضمن الموضوع الخامس المقترح إشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وتطرح أهداف التنمية المستدامة برنامجا للحوكمة العالمية القائمة على اتفاقات وقواعد غير ملزمة، وهو ما يتعارض مع سيادة الولايات المتحدة ويتعارض مع حقوق الأمريكيين ومصالحهم. وكما ذكرنا سابقًا، تعتبر الولايات المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة شكلا من أشكال الحوكمة العالمية القائمة على قواعد واتفاقات غير ملزمة.

ولن تعرقل الولايات المتحدة توافق الآراء بشأن اعتماد هذا المقرر، ولكنها تنأى بنفسها عن المواضيع 1 و 3 و 4 و 5 بالكامل، بما في ذلك، دون حصر، الإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وتغير المناخ والحوكمة الشاملة للجميع. وتشجع الولايات المتحدة الدول الأعضاء على التركيز على الأهداف الملموسة والعملية وعلى فائدة عقد مؤتمر في عام 2026 يعالج بالفعل الاحتياجات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممن أرادوا الإدلاءببيان شرحا للموقف قبل اعتماد مشروع المقرر.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/79/L.101، المعنون "مواضيع الجلسات التحاورية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/79/L.101؟

اعتُمد مشروع المقرر A/79/L.101 (المقرر 79/563).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت بعد اعتماد مشروع المقرر، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سوتيلو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المشاركين في تقديم مشروع المقرر على قيادتهما. ومع ذلك، فإن الأرجنتين تنأى بنفسها عن جميع الإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على النحو التالي:

فيما يتعلق بالمواضيع المقترحة ذات الصلة بمعالجة المياه، تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين تدعم التطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أهمية الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية لحماية صحة الإنسان والبيئة. وتمشيا مع هذا الموقف، صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار المعنون "حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي" (القرار 292/64).

غير أن بلدنا يؤكد أن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي هو حق من حقوق الإنسان ينبغي أن تكفله الدول للأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية وليس فيما يتعلق بالدول الأخرى. ويتماشى ذلك مع الفقرة 1 من القرار 1803 (د-17) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 والتي تشير إلى أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب أن يُمارس وفقا لمصلحة تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية.

وفيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمياه في سياق الأمم المتحدة، فإن الأرجنتين تنأى بنفسها عن استخدام مفاهيم لم يتم الاتفاق عليها من قبل ولا تتماشى مع مواقفنا الوطنية، مثل ندرة المياه وأزمة المياه العالمية ودبلوماسية المياه وإدارة شؤون المياه.

السيدة إستميل آيديل (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن المياه بالنسبة لتركيا، كما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان النامية الأخرى، مسألة تنمية مستدامة، وهي موضوع يتماشى مع أهداف الدورة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه. ومنذ المفاوضات بشأن القرار المتعلق بطرائق عمل مؤتمر عام 2026 (القرار 327/78)، دعت تركيا بنشاط إلى إعادة تقييم مواضيع الجلسات التحاورية الستة على أساس أن مؤتمر عام 2023، الذي ركز على العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، يختلف عن الموضوع الرئيسي المتعلق بمؤتمر عام 2026. وفي هذا الصدد، نثني على الدولتين المضيفتين للمؤتمر، السنغال والإمارات العربية المتحدة، لتحديث مواضيع الجلسات التحاورية بهدف مواءمتها مع الهدف النهائي المتمثل في تسريع تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. غير أننا نعرب عن بالغ قلقنا من أنه على الرغم من إدخال تغييرات كبيرة على المواضيع الأخرى للجلسات التحاورية، فإن موضوع الحوار التفاعلي المعنون "المياه من أجل التعاون" لم يخضع إلا لتعديلات طفيفة، مع الإبقاء على الموضوع الأساسي دون تغيير إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، اطلعنا على مذكرة الأمين العام التي أُعددت استجابة للقرار 327/78.

وعلى النقيض من التأكيدات الواردة في هذه المذكرة فيما يتعلق بالحوار حول موضوع المياه من أجل التعاون، تؤمن تركيا إيماناً راسخاً بأن المياه تشكل حافزاً للتعاون وليس مصدراً للنزاع. ومن هذا المنظور، فإننا لا نؤيد تسييس مسائل المياه وتحويلها إلى مسائل أمنية داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026. وعلى الرغم من محدودية موضوع "المياه من أجل التعاون" كما هو مقترح، فإننا نختار عدم كسر الصمت، انطلاقا من ثقتنا في أن مضيفينا سيصممان هذا الفريق المواضيعي بطريقة تؤدي إلى نتائج موضوعية ومتوازنة وغير متحيزة. ونتوقع أن تعتمد هذه الجلسة التحاورية نهجاً واسعاً ومبتكراً وليس منظورا ضيقا وأحادي الجانب. وتقف تركيا، بوصفها من بلدان المنبع والمصب على حد سواء، على أهبة الاستعداد للإسهام والمشاركة بفعالية فيها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينظر الحوار التفاعلي في الرؤى التي قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالمياه في أول تقرير نصف سنوي لها والذي يحدد التقدم المحرز والنتائج الرئيسية والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وكما هو موضح في تقرير المبعوثة، هناك حاجة ملحة لمعالجة مختلف المسائل التي تواجه البلدان النامية. ولذلك، وبدلاً من وضع أهداف جديدة طموحة قد تكون غير واقعية، ينبغي إعطاء الأولوية في كل جلسة من هذه الجلسات التحاورية لتلبية احتياجات البلدان النامية، لا سيما في مجالات التمويل والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات. وفي هذا السياق، نرحب بالجلسة التحاورية بشأن الاستثمارات من أجل المياه ونتوقع أن تحظى بأولوية أعلى في جدول أعمال المؤتمر.

ولا تزال تركيا ملتزمة بالإسهام في عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالمياه يساعد في توحيدنا جميعاً. ونحن على استعداد لدعم مضيفينا المشاركين في جهودهما الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اعتماد مشروع المقرر.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 18 من جدول الأعمال.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أُذكّر الأعضاء بأن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة سيُعقد بعد رفع هذه الجلسة مباشرة.

رُفعت الجلسة الساعة 10/15.